

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/749
17 November 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ٦٠ من جدول الأعمال

تخفيض الميزانيات العسكرية

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد كازيميرز توماشفسكي (بولندا)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية :

"(أ) تقرير هيئة نزع السلاح ؛

"(ب) تقرير الأمين العام"

في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٤١ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

٢ - وبناء على توصية المكتب ، قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى اللجنة الأولى .

٣ - وقررت اللجنة الأولى ، في جلستها الثانية المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ، أن تجري مناقشة عامة بشأن البنود المتعلقة بنزع السلاح المحاللة إليها ، وهي البنود ٤٨ إلى ٦٩ ، على أن تعقبها بيانات بشأن بنود محددة من بنود نزع السلاح ومواصلة المناقشة العامة ، حسب الاقتضاء . وجرى المداولات بشأن هذه البنود في الجلسات من ٣ إلى ٣١ ، المعقودة في الفترة من ١٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/42/PV.3/31) .

٤ - وفيما يتصل بالبند ٦٠ ، عرضت على اللجنة الاولى الوشائق التالية :

(أ) تقرير هيئة نزع السلاح^(١) ؛

(ب) تقرير الامين العام بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية (A/42/573) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ موجهة من الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ، يحيل بموجبها نص اقتراح مقدم من الدول الأطراف في معاهدة وارسو الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي بشأن مسألة فرض وقف اختياري على زيادة النفقات العسكرية (A/42/228-S/18811) ؛

(د) مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الامم المتحدة ، يحيل بموجبها نص البلاغ الختامي الصادر عن مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أنغولا والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا-بيساو وموزامبيق ، المعقود في مابوتو في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ (A/42/352-S/18930) ؛

(هـ) رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة ، يحيل بموجبها البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الموفدين الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٥ الى ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ (A/42/681) ؛

(و) رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الامم المتحدة ، يحيل فيها البلاغ والوثيقة المعنونة "نحو زيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح في جنيف" الصادرين عن دورة لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، المعقودة في براغ في ٢٨ و ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ .

(١) الوشائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٤٣ (A/42/42) .

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.1/42/L.56

٥ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ قدمت كل من أندونيسيا وإيرلندا وبنغلاديش وبيرو ورومانيا والسنغال والسويد ونيجيريا مشروع قرار بعنوان "تخفيض الميزانيات العسكرية" (A/C.1/42/L.56) ، انضمت الى قائمة مؤيديه فيما بعد كذلك أوروغواي .
وقدم مشروع القرار ممثل رومانيا في الجلسة ٣١ ، المعقودة يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر .

٦ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٣٦ المعقودة يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، مشروع القرار A/C.1/42/L.56 دون تصويت (انظر الفقرة ٧) .

ثالثا - توصية اللجنة الاولى

٧ - توصي اللجنة الاولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء التصاعد الدائم في سباق التسلح وتزايد النفقات العسكرية مما يشكل عبئا ثقيلا على اقتصادات جميع الدول ويتسبب
آثارا بالغة الضرر على السلم والامن العالميين ،

وإذ تعيد مرة أخرى تأكيد أحكام الفقرة ٨٩ من الوثيقة الختامية
لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة^(٢) ، وهي الدورة الاستثنائية
الاولى المكرسة لنزع السلاح ، التي تنص على أن التخفيض التدريجي للميزانيات
العسكرية بالاتفاق المتبادل من حيث الأرقام المطلقة أو بنسب مئوية معينة
مثلا ، خاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى الهامة من
الناحية العسكرية ، سيسهم في كبح سباق التسلح وسيزيد إمكانات إعادة تخصيص
الموارد المستخدمة حاليا في الأغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية ، ولاسيما لفائدة البلدان النامية ،

(٢) القرار د ١٠ - ٢ .

واقتناعا منها بأن تجميد وتخفيض الميزانيات العسكرية ستكون لهما
آثار مواتية على الحالة الاقتصادية والمالية العالمية وأنهما قد يسهلا
الجهود المبذولة لزيادة المساعدة الدولية للبلدان النامية ،

وإذ تشير الى أن جميع الدول الاعضاء أكدت من جديد بالإجماع وبشكل
قاطع ، في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، صحة الوثيقة
الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، فضلا عن التزامها
رسميا بتلك الوثيقة^(٣) ،

وإذ تشير أيضا الى أن إعلان اعتبار الثمانينات عقد الأمم المتحدة
الثاني لنزع السلاح ينص على أنه ينبغي في خلال هذه الفترة بذل جهود متجددة
للتوصل الى اتفاق بشأن تخفيض النفقات العسكرية وإعادة تخصيص الموارد
الموفرة على هذا النحو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما لفائدة
البلدان النامية^(٤) ،

وإذ تشير كذلك الى أحكام قراراتها ذات الصلة ، التي رأت فيها أنه
ينبغي إعطاء زخم جديد للمحاولات الرامية الى التوصل الى اتفاقات لتجميد
النفقات العسكرية أو تخفيضها أو الحد منها بأية صورة أخرى ، على نحو
متوازن ، بما في ذلك اتخاذ تدابير ملائمة للتحقق تكون مرضية لجميع الاطراف
المعنية ،

وإذ تعلم بشتى المقترحات المقدمة من الدول الاعضاء وبالأنشطة التي
تم الاضطلاع بها حتى الآن داخل إطار الأمم المتحدة في ميدان تخفيض الميزانيات
العسكرية ،

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية
عشرة ، المرفقات ، البنود ٩ الى ١٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/S-12/32
الفقرة ٦٣ .

(٤) انظر القرار ٤٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ١٥ .

وإذ ترى أن التوصل الى اتفاقات دولية بشأن تخفيض النفقات العسكرية ينبغي أن يعتبر الهدف الأساسي من تحديد وتفصيل المبادئ التي ينبغي أن تنظم الاجراءات الأخرى للدول من حيث تجميد الميزانيات العسكرية وتخفيضها وكذلك الأنشطة الحالية الأخرى داخل إطار الأمم المتحدة المتصلة بمسألة تخفيض الميزانيات العسكرية ،

وإذ تلاحظ أن هيئة نزع السلاح قد اتفقت في دورتها الموضوعية لعام ١٩٨٦ على المبادئ المشار إليها أعلاه باستثناء مبدأ واحد اقترحت الدول الأعضاء بدائل مختلفة له (٥) ،

١ - تعلن مرة أخرى اقتناعها بإمكانية التوصل الى اتفاقات دولية بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية دون مساس بحق جميع الدول في الأمن غير المنقوص والدفاع عن النفس والسيادة ؛

٢ - تناشد جميع الدول ، وعلى الأخص أكثرها تسلحاً ، ريثما يتم عقد اتفاقات بشأن تخفيض النفقات العسكرية ، أن تمارس ضبط النفس في نفقاتها العسكرية بغية إعادة تخصيص الأموال الموقرة على هذا النحو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما لفائدة البلدان النامية ؛

٣ - تؤكد من جديد إمكانية إعادة تخصيص الموارد البشرية والمادية ، الموقرة عن طريق تخفيض النفقات العسكرية ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما لفائدة البلدان النامية ؛

٤ - ترجو من هيئة نزع السلاح أن تواصل في دورتها الموضوعية لعام ١٩٨٨ النظر في البند المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية" ، وأن تنتهي في هذا الإطار من أعمالها بشأن الفقرة الأخيرة التي لم يبت فيها بعد من المبادئ التي ينبغي أن تنظم المزيد من اجراءات الدول في ميدان تجميد الميزانيات العسكرية وتخفيضها ، وأن تقدم تقريرها وتوصياتها الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز دورتها الثالثة والأربعين ؛

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ،

الملحق رقم ٤٢ (A/41/42) ، الفقرة ٢٨ - ٨ .

٥ - توجه من جديد أنظار الدول الأعضاء الى أن تحديد وتفصيل المبادئ التي ينبغي أن تنظم المزيد من اجراءات الدول من حيث تجميد الميزانيات العسكرية وتخفيضها يمكن أن يسهما في التوفيق بين آراء الدول وإيجاد الثقة فيما بينها مما يُفضي الى التوصل الى اتفاقات دولية بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية ؛

٦ - تحت جميع الدول الأعضاء ، وعلى الأخص أكثرها تسلحاً ، أن تعزز استعدادها للتعاون على نحو بناء بغية التوصل الى اتفاقات لتجميد النفقات العسكرية أو تخفيضها أو الحد منها بأية صورة أخرى ؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية" .
